تقرير البورصة اليومي

تزايد عمليات البيع وانخفاض السيولة بنسبة 44٪

واصل سوق الكويت للأوراق المالية أداءه المتباين لليوم الثاني على التوالي بسبب اختلاف توجهات المضاربين، حيث تراجع المؤشر السعري، وفي المقابل ارتفع الوزني، وذلك على وقع التحسن اللافت الذي شهده مؤشر قطاع البنوك الذي سجل تراجعا تجاوز 120 نقطة خلال التعاملات ولكنه اقفل على ارتفاع بلغ 45 نقطة بسبب عمليات شراء في الدقائق الأخيرة قلصت من خسائر الكثير من أسهم القطاع وخاصة «بيتك» الذي كان الأكثر تداولا في جلسة أول من أمس.

ورغم ارتفاع القطاع المصرفي إلا أن كميات التداول كانت محدودة كما كان الحال بالنسبة لكثير من الأسهم المتداولة في باقي القطاعات، الأمر الذي انعكس سلبا على مستوى السيولة المتوافرة في السوق في جلسة تعاملات أمس، حيث انخفضت بنسبة 44٪.

وشهدت جلسة تعاملات أمس تراجع منذ البداية رغم وضوح الرؤية بالنسبة للأسهم الموقوفة عن التداول والتي يقدر عددها بنحو 50 شركة، واستمر التراجع في ازدياد بضغط واضح من قطاع البنوك، حيث تراجعت اسهم الخليج والدولي وبرقان وبيتك وبوبيان قبل ان يتحسن اداء اغلب هذه الاسهم قبل الاقفال، ومن أسباب تراجع مؤشري السوق ايضا عمليات التخارج التي تمت على عدد من الاسهم الرخيصة ومنها الساحل وابيار ودانة أكثر من غيرها من الاسهم وذلك بهدف جني الأرباح التي حققتها في جلسة تعاملات أول من أمس.

ومن المتوقع ان يواصل السوق اداءه في جلسة اليوم باعتبارها الأخيرة في الاسبوع، وان كانت هناك ارتفاعات او تراجعات ستكون في حدود ضيقة خاصة في ظل عدم وجود ما يدعو لعكس ذلك.

تراجع المؤشر العام للبورصة بواقع 8,4 نقاط ليغلق عند مستوى 5871,3 نقطة بانخفاض نسبته 0,14٪ مقارنة مع جلسة أول من أمس، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 0,52 نقطة ليغلق عند مستوى 415,48 نقطة بارتفاع نسبته 0,13٪ مقارنة مع الجلسة الأخيرة. وبلغ أجمالي الأسهم المتداولة 77,7 مليون سهم نفذت من خلال 1594 صفقة قيمتها 11,4 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تراجعات لافتة في الأداء، حيث انخفضت كميات الأسهم المتداولة بنسبة 34٪، وانخفضت الصفقات بواقع 34,8٪، أما القيمة فانخفضت بنسبة 44,2٪ مقارنة مع آخر جلسة تداول.

وجرى التداول على أسهم 89 شركة من أصل 215 شركة مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 24 شركة، وتراجعت أسعار أسهم 37 شركة وحافظت أسهم 28 شركة على أسعارها السابقة، فيما لم يشمل النشاط أسهم 126 شركة في أغلب القطاعات.

وتصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 6,6 ملايين سهم نفذت من خلال 173 صفقة قيمتها 4,01 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 25,2 مليون سهم نفذت من خلال 622 صفقة قيمتها 3,3 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 16,4 مليون سهم نفذت من خلال 253 صفقة قيمتها 1,1 ملايين دينار، وجاء قطاع الصناعة في المركز الرابع من حيث القيمة، إذ تم تداول 3,5 ملايين سهم نفذت من خلال 137 صفقة قيمتها 1,03 مليون دينار، وجاء قطاع الاستثمار في المركز الخامس من حيث القيمة، إذ تم تداول 15,9 مليون سهم نفذت من خلال 262 صفقة قيمتها 1,01 مليون دينار.

استحوذ قطاع البنوك على 35٪ من القيمة الإجمالية في جلسة تعاملات أمس، وذلك بعد ان شهد القطاع تحولا كبيرا في مساره، حيث استطاع من خلال عمليات دخول في اخر الجلسة تقليص خسائره الكبيرة والارتفاع بشكل جيد، وشهد سهم التجاري ارتفاع بمقدار 50 فلسا بعد تداولات محدودة بلغت 40 الف سهم، اما سهما برقان والدولي فتراجعا بواقع 5 فلوس لكل منهما بعد تداولات متوسطة نسبيا، فيما استقر باقي اسهم القطاع عند مستويات اغلاقها السابق، وخاصة سهم بيتك الذي كان متراجعا بواقع 20 فلسا بسبب البيع لجني الارباح بعد الارتفاع اللافت الذي شهده السهم في جلسة أول من أمس، ولكنه استطاع تقليص هذه الخسائر واقفل عند مستوى اغلاقه السابق 910 فلوس. تراجع نسبي شهده قطاع الشركات الاستثمارية في جلسة أمس بسبب عمليات بيع لأكثر من سهم بالقطاع، وكان سهم الساحل شهد تداولات قوية غلب عليها البيع بهدف جني الارباح من السهم الذي كان مطلوبا بالحد الأدنى واقفل على ذلك، وشهد سهم السلام تداولات قوية تراجع على أثرها بواقع 1,5 فلس، وشهد سهم صكوك تداولات نشطة ولكنه اقفل عند مستوى إغلاقه السابق.

تحسن ملحوظ لسهم الوطنية العقارية كان له انعكاس على مستوى اداء قطاع الشركات العقارية في جلسة الأمس، حيث عاد السهم لتحقيق المكاسب بعد اكثر من جلسة تعرض فيها للبيع وأغلق السهم على ارتفاع بواقع 4 فلوس بعد تداول اكثر من 4 ملايين سهم، وشهد سهم أبيار تداولات قوية أيضا ولكن غلب عليها البيع ليغلق السهم متراجعا 0,5 فلسا. تأثر قطاع الشركات الصناعية في جلسة أمس بضعف تداولات سهم الصناعات، الذي تم إيقافه عن التداول في بداية الجلسة من قبل إدارة السوق، ورغم عودة السهم للتداول إلا ان الكميات كانت محدودة على عكس مستوى تداولات السهم في الجلسات الأخيرة.

شهد قطاع الأسهم الخدماتية في جلسة أمس تراجعا من بداية الجلسة بسبب عمليات البيع لأكثر من سهم واستحوذ القطاع على 29٪ من القيمة، وشهد سهم اجيليتي تراجعا كبيرا في كميات التداول ولكنه أغلق مرتفعا بواقع 5 فلوس ليصل الى مستوى 400 فلس، وشهد سهم التخصيص ارتفاع بواقع فلس واحد بعد تداولات قوية بلغت 7,6 ملايين سهم.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

8.4
نقاط انخفاض المؤشر السعري بنسبة 0,14٪، وارتفاع المؤشر الوزني 0,52 نقطة بنسبة 0,13٪.

77.7
مليون سهم تم تداولها بقيمة 11,4 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 34,8٪ من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم بيتك على 9,6٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

4
قطاعات سجلت مؤشراتها ارتفاعات متفاوتة في جلسة الأمس تصدرها قطاع البنوك بواقع 45,2 نقطة، فيما حقق قطاع الخدمات أعلى تراجع بواقع 59,6 نقطة.

«VIVA» تطرح جهاز Samsung Note مع باقات متنوعة بدءاً من 15 ديناراً

سلمان البدران

استمرارا لتقديم أفضل العروض والخدمات لعشاق نظام «أندرويد»، اعلنت شركة الاتصالات الكويتية «VIVA» عن طرح الجهاز الذكي Samsung Note مع باقات مميزة ومتنوعة، للذين يفضلون الأجهزة الذكية من Samsung.

وتقدم «VIVA» هذا الجهاز بسعر مخفض مع باقات متنوعة، تبدأ من 15 دينارا فقط، في عرض غير مسبوق، بحيث تكون «VIVA» دائما السباقة في الكويت في طرح أحدث الأجهزة الذكية المتميزة.

وفي هذا الصدد أعلن الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الكويتية «VIVA» سلمان بن عبدالعزيز البدران أن الشركة لن تتوانى أبدا عن تقديم الأفضل من العروض المختلفة، والتي ترضي أذواق الجمهور من خلال الأحدث في مجال تكنولوجيا الاتصال.

وأشار البدران في تصريح صحافي الى إن العلاقة المتينة مع Samsung تتماهى مع أهداف «VIVA» التي تسعى إلى تقديم كل ما هو جديد لمحبي الأجهزة الذكية، حيث تتصدر أجهزة Samsung المختلفة واجهة الهواتف والأجهزة ذات الجودة العالية.

وشدد على أن Samsung الكويت تختار شركاءها بعناية، مؤكدا من جديد استمرار التعاون من أجل تقديم الأفضل والأحدث لمحبي Samsung في الكويت، مشيرا الى أن «VIVA» كانت السباقة في إطلاق أجهزة Samsung الذكية في الكويت، وهي متاحة في جميع فروع الشركة المنتشرة في كل أنحاء البلاد. وألمح البدران إلى أن «VIVA» وتعزيزا وتأكيدا لعلاقتها الإستراتيجية مع Samsung قررت إطلاق الجهاز الذكي Samsung Note مع باقات المتنوعة بدءا من 17 نوفمبر الجاري تتوزع على ثلاث باقات بالتزام شهري، 10 و30 و55 دينارا.

واختتم البدران التصريح بالقول: «بذلك تكون «VIVA» السباقة دائما في إطلاق أحدث أجهزة Samsung في الكويت، مؤكدا أنها ستظل وفية كعادتها الدائبة في إطلاق كل جديد ومتميز»، مشيرا إلى أن هذه الخدمة ستكون متاحة الآن ومتوافرة في كل فروع «VIVA» ومراكزها المعتمدة في كل أنحاء الكويت، بانتظار عملائها لاختبار التجربة الممتعة لـ Samsung Note.

يذكر أن «VIVA» تقدم الجهاز الجديد مع الباقات المتنوعة بالتزام شهري، تجعل العميل يتمتع بجهاز Samsung Note بسعر مخفض، مع دقائق اتصال ورسائل وإنترنت مجاني، حسب اختيار العميل للباقة التي تناسبه.

«الكويت الدولي» يوافق على استقالة رئيسه التنفيذي ويكلف لؤي مقامس القيام بأعماله بالوكالة

الشيخ محمد جراح الصباح

قال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي الشيخ محمد جراح الصباح ان الرئيس التنفيذي للبنك د.محمود أبو العيون قدم استقالته من البنك بتاريخ 16 نوفمبر الجاري، وذلك للتفرغ لاعماله الخاصة، مشيرا إلى أن البنك قد وافق على قبول الاستقالة، وتمنى له التوفيق والنجاح.

وأفاد الشيخ محمد الجراح في تصريح صحافي بأن مجلس إدارة البنك قام بتكليف نائب الرئيس التنفيذي والمدير العام للتمويل والاستثمار لؤي فاضل مقامس القيام بالوكالة بأعمال الرئيس التنفيذي حتى إشعار آخر.

إدارة البورصة وزعت بيانا تفصيليا على الوسطاء والعاملين بالسوق حولها

19 فرقاً بين نظام التداول الحالي KATS والجديد X_Stream

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان ادارة سوق الكويت للاوراق المالية وزعت امس على شركات الوساطة العاملة في السوق والبالغ عددها 14 شركة بيانا تفصيليا يوضح 19 فرقا بين نظام التداول الحالي Kats ونظام التداول الجديد X_Stream، وذلك في اطار استعدادات ادارة السوق لتطبيق نظام التداول الجديد المزمع العمل به قريبا بعد الانتهاء من معالجة جميع اوجه الخلل والقصور التي ظهرت خلال التجارب التي اجريت في وقت سابق وكذلك المنتظر اجراؤها لاحقا. وحصلت «الأنباء» على نسخة من هذا البيان الذي يحتوي على معلومات عامة لجميع المشاركين في السوق وهي كالتالي:

1. إلغاء وحدات كمية التداول في السوق وستكون أقل كمية للتداول هي سهما واحدا وبناء على ذلك سيتم إلغاء سوق الكسور.
2. بعد إلغاء سوق الكسور ودمجه في السوق الرسمي، أصبح الحد الأدنى للعمولة في السوق 2 دينار، وستبقى نسب العمولة كما هي على النحو التالي:
   - واحد وربع بالألف (0,125٪) عن الـ 50 ألف دينار الأولى من مجموع قيمة الصفقات للعميل.
   - واحد بالألف (0,1٪) عما يزيد على 50 ألف دينار من مجموع قيمة الصفقات للعميل.
3. بالنسبة لعمولة المقاصة (500 فلس عن كل صفقة)، فلن يتم خصمها للصفقات التي تقل قيمتها عن 50 دينارا.
4. استحداث مزاد لتحديد أسعار الإقفال، كما هو متبع حاليا في مزاد الافتتاح، حيث تقبل الأوامر دون تنفيذها لمدة دقيقتين قبل نهاية التداول، حيث لا يمكن خلالها إلغاء أو تعديل الأوامر.
5. استخدام مبدأ أولوية السعر/ الوقت في تنفيذ الصفقات خلال المزاد، خلافا للنظام الحالي، حيث يستخدم مبدأ أولوية الوقت/ السعر.
6. إلغاء فترة الانتظار (5 دقائق) قبل تعديل وإلغاء الأوامر المتبعة في النظام الحالي خلال فترة التداول المستمر.
7. وجود ميزة جديدة تسمح بإمكانية زيادة كمية الأمر، حيث تؤدي الزيادة الى فقدان أولوية الوقت للأمر.
8. وجود ميزة جديدة تسمح بإمكانية إدخال الأوامر لمدة محددة كما يلي:
   - الأمر سار حتى نهاية فترة التداول المستمر.
   - الأمر سار حتى تاريخ محدد.
   - الأمر سار حتى يتم إلغاؤه من قبل الوسيط.
9. بعد إلغاء وحدات كمية التداول سيكون الحد الأعلى لكمية الأمر الواحد 5 ملايين سهم.
10. إضافة لسجل الأوامر الحالي (على حسب السعر)، سيكون هناك سجل جديد للأوامر يعرض الأوامر بشكل فردي كل على حدة (سجل الأوامر حسب الأمر).
11. تغيير آلية التداول في السوق الآجل (بعد النقدي) لتكون على شكل أوامر وليس أسعارا، كما هو حاليا. حيث يدخل صانع السوق أسعاره على شكل أوامر.
12. في السوق الآجل (بعد النقدي) سيتم تنفيذ الصفقات دائما بالسعر الأفضل للمستثمر، خلافا للوضع الحالي، حيث تتم الصفقة الآجلة على السعر الذي يختاره الوسيط.
13. بعد إلغاء وحدات كمية التداول فإن الحد الأعلى والأدنى لكمية الصفقات في السوق الآجل سيكون كما يلي:
   - أقل كمية للصفقة الواحدة = 5 آلاف سهم.
   - أكبر كمية للصفقة الواحدة = 100 ألف سهم.
14. في النظام الجديد عند حدوث قرار من الجمعية العمومية على السهم، سيقوم النظام بعد نهاية التداول بإلغاء جميع الأوامر القائمة على السهم. والمقصود هنا الأوامر المحددة بتاريخ لاحق او القائمة حتى الإلغاء من قبل الوسيط.
15. في النظام الجديد عند تغير سعر الأساس (على سبيل المثال عند حدوث توزيع على الأسهم) فإن سعر الإقفال السابق يتغير بالمقابل، ولكن هناك سعرا جديدا وهو السعر السابق غير المعدل والذي يظل ثابتا دون تغيير.
16. الأوامر التي تكون مدتها اكثر من يوم، اي «سارية حتى تاريخ» او «سارية حتى الإلغاء» والتي تكون خارج حدود التداول (الحد الأعلى والأدنى) لن يتم إدخالها في سجل الأوامر وستعد كأوامر «غير مدخلة او معلقة». ستبقى هذه الأوامر كأوامر غير مدخلة مع حفاظها على أولويتها حتى يتحرك سعر الأساس ويصبح سعرها ضمن حدود الأسعار. كما يمكن أيضا للوسيط إلغاء او تعديل هذه الأوامر في أي وقت.
17. في النظام الجديد تمت زيادة عدد الخانات العشرية لقيمة المؤشرات السعرية لخانتين خلافا للنظام الحالي، حيث يتم عرض خانة عشرية واحدة.
18. في النظام الجديد تمت زيادة عدد الخانات العشرية لأسعار السوق الآجل الى 3 خانات خلافا للنظام الحالي، حيث يتم عرض السعر بخانة عشرية واحدة.
19. في النظام الجديد عند إيقاف التداول على سهم فإن جميع الأوامر القائمة على هذا السهم ستبقى موجودة، كما هي في سجل الأوامر دون إدخال أوامر جديدة وللوسيط الحرية في إلغاء أوامره خلال فترة إيقاف السهم، خلافا للنظام الحالي، حيث سيقوم النظام بإلغاء جميع الأوامر القائمة عند إيقاف السهم.

● شريف حمدي

إلغاء وحدات كمية التداول والحد الأعلى لكمية الأمر الواحد ليصبح 5 ملايين سهم

دمج الكسور في الرسمي والحد الأدنى للعمولة في السوق ديناران

إلغاء فترة الانتظار قبل تعديل وإلغاء الأوامر المتبعة في النظام الحالي وذلك خلال فترة التداول

بواقع 8,9 فلوس خسارة للسهم الواحد

«كامكو» تخسر 2,1 مليون دينار بنهاية الربع الثالث

سعدون علي

أعلنت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول «كامكو» عن نتائجها المالية للربع الثالث والمنتهي في 30 سبتمبر 2011، حيث سجلت خسائر صافية بقيمة 2,1 مليون دينار و8,9 فلوس خسارة للسهم الواحد، كما بلغت إيراداتها خلال الفترة نفسها نحو 6,5 ملايين دينار.

وبلغ إجمالي حقوق المساهمين لشركة كامكو 84,4 مليون دينار في نهاية سبتمبر 2011، فيما بلغت إجمالي الموجودات 150,3 مليون دينار، أما بالنسبة للقروض المترتبة على الشركة فقد انخفضت بشكل ملحوظ مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، كما تمت إعادة جدولة القروض الأخرى.

وقالت الشركة إن الأداء غير المستقر والمتذبذب لأسواق الأسهم المالية العالمية والمحلية خلال الربع الثالث، قد انعكس على نتائج «كامكو» المالية، مؤكدة انها لاتزال متفائلة بتوقعاتها المستقبلية للعام المقبل مدعومة برؤيتها الإستراتيجية ونهجها تجاه التطورات الجارية والاستثمار بشكل عام.

وقال العضو المنتدب والرئيس التنفيذي في «كامكو» سعدون علي إنه: «بالرغم من تقلبات الأسواق المالية فقد تمكنت الشركة من المحافظة على استقرارها، حيث استقرت الأصول المدارة عند 2,06 مليار دينار مما يعكس ثقة عملائنا بالشركة، وأنا على ثقة من تخطينا لهذه النتائج السلبية في الوقت المناسب، مما يمكن الشركة من طرح منتجات لاتزال تحت مرحلة التطوير لمستثمرين كويتيين وخليجيين».

.. وتقرير للشركة: انخفاض الأرباح المجمعة لـ 133 شركة مدرجة بنسبة 1,8٪ لتصل إلى 986 مليون دينار في 9 أشهر

قالت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) في تقرير لها عن النتائج المالية للشركات الكويتية المدرجة (باستثناء قطاع الشركات غير الكويتية) لفترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2011، انه مع نهاية المهلة المحددة في 15 نوفمبر الجاري للإفصاح عن النتائج المالية لفترة التسعة أشهر الأولى من عام 2011، أعلنت 133 شركة، تشكل حوالي 66٪ من الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، عن نتائجها المالية التي سجلت انخفاضا بنسبة 1,8٪ في أرباحها المجمعة لتصل إلى 986 مليون دينار مقارنة مع مليار دينار خلال الفترة نفسها من 2010.

واشار التقرير إلى أن إعلانات اليوم الأخير من المهلة المحددة للإفصاح لعبت دورا مهما في قلب المعادلة الإيجابية للأرباح المجمعة للشركات المدرجة حيث تكبدت معظم الشركات التي أعلنت في 15 نوفمبر الجاري خسائر، كذلك شهدت تراجعات حادة في مستوى أرباحها.

وفي تحليل لنتائج الربع الثالث من 2011 بين التقرير أن الأرباح المجمعة لمعظم قطاعات السوق تراجعت (باستثناء قطاع التأمين) لتصل صافي الأرباح المجمعة للسوق إلى 268 مليون دينار مقارنة مع 376 مليون دينار سجلتها نفس الشركات خلال الربع الثالث من 2010 وبنسبة انخفاض بلغت 29٪ مما يدل على صعوبة البيئة التشغيلية وانخفاض حجم الأعمال وكذلك انكشاف العديد من الشركات على أسواق الأسهم حيث لاتزال تعتمد في ربحيتها على إيرادات الاستثمار التي تأثرت سلبا خلال الربع الثالث بأزمة الديون الأوربية التي دفعت أسواق الأسهم المحلية والعالمية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2008.

أما قطاع الصناعة، فكان أعلى القطاعات نموا في أرباحه بنسبة 13٪ لتصل إلى 94 مليون دينار، بينما ارتفعت أرباح قطاع الخدمات (باستثناء الأرباح غير المكررة لشركة الوطنية للاتصالات وشركة زين) بنسبة 3٪ فقط لتسجل 378 مليون دينار خلال التسعة اشهر الأولى من عام 2011.

وتمكنت جميع القطاعات من تحقيق أرباح خلال التسعة أشهر الأولى من 2011 باستثناء قطاع الاستثمار الذي تكبد خسارة بلغت 15 مليون دينار مقارنة مع أرباح بلغت 33 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من 2010.

واظهر التقرير أن 92 شركة حققت أرباحا خلال التسعة أشهر الأولى من 2011 بينما تكبدت 41 شركة خسائر، كما بلغ عدد الشركات التي حولت خسائرها إلى أرباح 8 شركات فقط، بينما بلغ عدد الشركات التي تحولت إلى الخسارة 21 شركة، ومن المتوقع أن يرتفع عدد الشركات الخاسرة بعد إعلان الشركات الموقوفة عن التداول حاليا والبالغ عددها 68 لعدم تسليم بياناتها المالية في الموعد المحدد لها.

تفاوتت النتائج المالية التي حققتها البنوك الكويتية المدرجة خلال فترة التسعة أشهر الأولى من 2011 حيث تمكنت 5 بنوك من أصل 9 بنوك من تحقيق نمو في أرباحها، وارتفعت الأرباح المجمعة لقطاع البنوك بنسبة 5,8٪ لتصل إلى 453 مليون دينار مقارنة مع 428 مليون دينار سجلتها خلال الفترة نفسها من 2010.

وعزا التقرير هذا الارتفاع في الأرباح الى الدعم الكبير الآتي من الأرباح الجيدة التي حققها كل من بنكي برقان والخليج، حيث سجل بنك برقان أرباحا بلغت 41 مليون دينار خلال التسعة أشهر الأولى من 2011 مقارنة بخسائر بلغت 3,6 ملايين دينار للفترة نفسها من 2010، بينما ارتفعت أرباح بنك الخليج بنسبة 165٪ لتصل إلى 27,4 مليون دينار خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2011.

ولاحظ التقرير أنه بالرغم من انخفاض إجمالي المخصصات المحتسبة من قبل قطاع البنوك مقابل القروض غير المنتظمة خلال التسعة أشهر الأولى من 2011 بنسبة 5٪ لتصل إلى 371 مليون دينار مقارنة مع 390 مليون دينار خلال الفترة نفسها من 2010، إلا أنها لاتزال تشكل العامل الضاغط على ربحية البنوك مما يدل على استمرار سياسة التحوط التي تتبعها معظم البنوك وسوء الوضع الائتماني والمالي للمقترضين.

أما خلال الربع الثالث من 2011، فقد بلغت المخصصات حوالي 112 مليون دينار بارتفاع نسبته 24٪ عن الربع الثالث من 2010 حين بلغت 90 مليون دينار، ومن المتوقع أن تستمر البنوك بحجز المخصصات بنفس الوتيرة خلال الربع الأخير من عام 2011 نتيجة البيئة التشغيلية الصعبة وسوء الوضع المالي للمقترضين.

اشار التقرير الى اعلان 20 شركة من أصل 22 عن أرباح خلال التسعة اشهر الأولى من 2011، مشيرا الى انه بذلك يعد الصناعة أفضل القطاعات من حيث نسبة نمو الأرباح والتي بلغت 13٪ لتصل الأرباح إلى 94 مليون دينار.